

قضية اليوم

# بطيش يزعم «الماكنزيين»:

# ما قدمته «ماكنزي» أفكار... لا خطة

التسويق، لتقرير ماكنزي مستمر. آخر محاولات الضغط على الحكومة جاءت من ورشة نقاش عُقدت في المجلس النيابي. لكن انتقال الملف إلى وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش، فرض متغيرات أزجعت «الماكنزيين»، إذ أعلن بطيش في هذه الورشة أنه «بناء على ما ورد في البيان الوزاري، يجدر التعامل مع ما قدمه الاستشاري ماكنزي، ليس بوصفه خطة حكومية، بل بوصفه أفكاراً جيدة، بناءً وإيجابية ستُخضع للدراسة، لما فيه المصلحة العامة»

إيلي الفرزلي

أصيب المتحمسون لدراسة ماكنزي بخيبتين خلال أسبوع الأولى نتجت من تعديل مسودة البيان الوزاري التي كانت تشير إلى تبني توصيات الاستشاري سلفاً، والثنائية نتجت من المصوغة المفاجأة للمديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد للبلدان الفقيرة والناشئة بوقف اعتمادها على شركات الاستشارات العالمية، لأنها «غير مجدية». لذلك،

ورشة في مجلس النواب: مدعوون بلا صفة يدافعون عن «ماكنزي»

كان لا بد من السعي إلى إعادة تعويم هذه الدراسة من خلال تسويقها، قبيل انعقاد الحكومة. ورشة العمل التي عُقدت في المجلس النيابي أمس، وخصصت لمناقشة توصيات «ماكنزي» لا تتعدت عن هذا السياق، بالرغم من أن رئيس لجنة الاقتصاد النائب نعمة أرقام، صاحب الدعوة، يؤكد أنها مقررة منذ شهر.

الجلسة كانت جامعة لوزراء ونواب واقتصاديين، يتقدمهم وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش، المعنى الأول، لكون وزارته هي الطرف الممثل للدولة اللبنانية في العقد المبرم مع ماكنزي. لكن

على الرغم من ذلك، بدأ بطيش، في حلقة نقاش، بطلاها مستشارة

رئيس الجمهورية مبراي عون، ووزير الاقتصاد السابق راند خوري، اللذان جلسا عن يمين أرقام.



نعمة أرقام: نريد خطة وطنية شاملة تضمن الـ 30 وظيفة سنويا (هيلم الموسوي)

ليس مستغرباً أن تتجنّب عون وخوري الدراسة، لكونهما من عزابيتها. لكن عملياً، ما علاقة

مستشارة رئيس الجمهورية بمسألة من صلاحية وزارة الاقتصاد؟ وما علاقة وزير اقتصاد

سابق بهذه المسألة بعدما غادر منصبه؟ هذا سؤال لا علاقة له بالفائدة التي يمكن أن يقدمها الطرفان، الأكثر اطلاعاً ربما على مضمون الدراسة، والأكثر قدرة على توضيحها. هو يتعلق بالإخلال بالانتظام العام. إذ بالرغم من أن لا شيء يمنع قانوناً من دعوة أيّ كان إلى لجنة أو دعوة، لكن راند خوري، في هذه الحالة، لا صفة له، ووجوده لا يشكل إلا انتهاكاً من صلاحيات خلفه.

«الوكالة الوطنية للإعلام» إشارة إلى أن أرقام افتتح ورشة النقاش المخصص عن تقرير خطة ماكنزي، في مكتبة مجلس النواب، في سياق مواكبة اللجنة إعادة إحياء الدورة الإنتاجية للاقتصاد اللبناني على المستويين التشريعي والرقابي، مع موجز لكلمته، ثم موجز لكلمة عون. وبعد ذلك «كانت كلمات مقتضية للوزيرين خوري ويطيش أكدوا فيها أن المطلوب استحداث آلية رسمية لتنفيذ ما طرحه ماكنزي».

وضع بطيش وخوري في المرتبة نفسها، لا بل سبق خوري بطيش... هذا نص يُعبّر تماماً عمّا أريد لهذه الجلسة.

مع كلمة بطيش تبين أن الارتباك ليس مرتبطاً بالشكل فحسب، قال وزير الاقتصاد، الذي بات صاحب الصلاحية في مسألة ماكنزي، في كلمته «المرعبة» إنه «لم يتسن لي الوقت للتعمّق بدرس ما قدمه الاستشاري والتدقيق فيه. تسلمنا رسمياً البارحة شرائح عرض (power point) تقع في 1272 صفحة. احتاج لبعض الوقت لأدلي بموقف وزارة الاقتصاد والتجارة (...) واكتفي الآن بالتذكير بما ورد في البيان الوزاري»، وتلا الفقرة التي تقول «إن برنامج الحكومة هو سلة متكاملة من التشريعات المالية والاستثمارية والقطاعية

ومن الإجراءات الإصلاحية التي يرتبط نجاحها بعدم تجزئتها أو تنفيذها انتقائياً وأن يستكمل ما يقرّ من توصيات دراسة الاستشاري ماكنزي». وانطلاقاً من ذلك قال: «هناك مراحل يجب إنجازها، تبدأ بإحالة وزارة الاقتصاد ما قدّمته ماكنزي إلى مجلس الوزراء، على أن يلي ذلك اتخاذ المجلس القرار في هذا الشأن». داعياً إلى التعامل مع ما قدمته ماكنزي «ليس بوصفه خطة الحكومة، بل بوصفه أفكاراً جيدة، بناءً وإيجابية ستُخضع للدراسة»، وأعداً بأنه سيولها كل الاهتمام «لما فيه المصلحة العامة».

صحيح أن مترشس الجلسة نظر إيجابياً إلى كلام بطيش، معتبراً أنه كلام مسؤول، إذ لا يمكن أن يعطي موقفاً من أمر لم يطلع عليه بعد، إلا أن «الماكنزيين» وجدوا في كلامه مبرراً للقلق. تماماً كما نظروا بعين الريبة إلى تعديل مسودة البيان الوزاري، التي أرادت أن تفرض برنامجاً اقتصادياً «يستند إلى المبادرات التي أوصت بها دراسة الاستشاري «ماكنزي»، بعدما وقف الوزراء راضين التزام توصيات لم يطالعوا عليها أو يقرروا في شأنها. مزّت الورشة بكثير من التكرار للواقع الاقتصادي والمالي الراهن، إلا أن أرقام أكد أنها ليست سوى البداية لسلسلة لقاءات وجولات، توضع في إطار السعي إلى الوصول، خلال ثلاثة أشهر، إلى خطة وطنية جامعة، تؤمن 30 ألف وظيفة سنوياً. وعليه، فهو يتعامل مع خطة ماكنزي كنقطة انطلاق أو مسودة طريق للخطة واحدة تتفرع منها خطط قطاعية في كل وزارة، جازماً بأنه لا يمكن تبني مسودة، بل يمكن الانطلاق منها نحو خطة وطنية يقرها مجلس الوزراء، على أن تحوّل موافقة مجلس النواب الذي يفي بواجب ويحاسب.

التنفيذيين، ورئيس المؤسسة الدولية للتنمية. وهو أيضاً رئيس مجالس إدارة كل من: مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. ويتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد. وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن ترشيح المسؤول السابق في وزارة الخزانة الأميركي ديفيد مالibas، لرئاسة البنك. ويتردد في وسائل الإعلام احتمال ترشيح محمد العريان، كبير خبراء مقاييلات رسمية مع جميع المرشحين، على أن يتم اختيار الرئيس الجديد بتوافق الآراء قبل اجتماعات الربيع المقبل. وأوردت صحيفة «وول ستريت جورنال» اسم الرئيسة التنفيذية السابقة لشركة «بيبيسي

(الأخبار)

مقالة

# رئاسيات جمع وفرنجية وباسيك

هيام القصيفي

من المبكر الكلام عن معركة رئاسة الجمهورية. لكن المرشحين الثامين والمحتلمين يتصرفون على هذا الأساس. ما حدث في الأيام الأخيرة ومواقف القوات اللبنانية المهادنة لحزب الله، سلط الضوء على أداء سياسي على طريق الرئاسة. عمر رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع في السياسة يكبر عمزّي رئيس تيار المردة سليمان فرنجية ورئيس حزب التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل. بدأ جعجع المعتزك السياسي فعلياً حين انقلب على الاتفاق الثلاثي عام 1986 وأصبح قائداً للقوات اللبنانية ولاعباً سياسياً أساسياً، وصولاً إلى مشاركته في الموافقة على اتفاق الطائف. دخل فرنجية السياسة قبل أن يصبح نائباً بالتعيين بعد اتفاق الطائف، ومن ثم وزيراً عام 1992. فمُنذ عام 1989 بدأ دوره السياسي الفعلي، وكان أحد الذين سؤقوا اتفاق الطائف وأسهموا في إيصال الرئيس رينيه معوض رئيساً للجمهورية. صار باسيل وزيراً في أولى حكومات الرئيس فؤاد السنيورة في عهد الرئيس ميشال سليمان عام 2008، لكنه كان لاعباً أساسياً منذ عودة عون من المنفى عام 2005، إلى أن أصبح ممسكاً بكافة ملفاته وإدارة حزبه. مع اختلاف ظروف تموضع كل منهم السياسي الداخلي والإقليمي، يخوض الثلاثة مكرراً معركة رئاسة الجمهورية، كل من موقعه ووفق خريطة طريق تختلف باختلاف مواقعهم ورؤيتهم الإقليمية والدولية.

يتصرف القادة الموارنة الثلاثة (بعدها استبدعت الكتائب) من زاوية الترشيح الرئاسي، بعدما رسمت بكركي سقف الترشيح حين جمعت القادة الموارنة الأربعة قبيل انتخاب العماد ميشال عون رئيساً، وحصرت ضرورة انتخاب رئيس من بينهم. عن خطأ أو عن صواب، حددت بكركي معايير انتخاب رئيس الجمهورية، رغم الانتقادات التي واجهتها في حصر الترشيح بزعماء الأحزاب

المسيحية - المارونية، من دون غيرهم من الشخصيات المستقلة التي تتمتع بمؤهلات تتوخى الوصول إلى سدة الرئاسة.

ورغم أن ظروف انتخاب عون رئيساً تتعلق بظروف وأسباب سياسية تختلف تماماً عن المسار الذي وضعته بكركي، إلا أن المرشحين الرئاسيين لا يزالون يعتمدون المبادئ التي اتفق عليها حينها، في الاستعداد لموسم الرئاسيات، ويتصرفون كل على

طريقه وبأسلوب مختلف. علماً أن نظرية الرئيس القوي لم تعد نظرية جذابة تحري القوى السياسية الفاعلة، بعدما اتبعت التجربة الحلفاء والخصوم على السواء. لذا، بدأت بعض الشخصيات الموارنية النيابية إدارة صندوق النقد والبنك الدوليين، منذ إنشائهما في عام 1944، إذ تسمي الإدارة الأميركية رئيس البنك فيما يسمى الأوروبيون رئيس صندوق النقد. وعلى رغم تصاعد احتجاجات الدول الناشئة على هذه المحاصصة، إلا أنه لم تظهر حتى الآن مؤشرات جدية على احتمال قلب الطاولة، وحتى ولو حصل ذلك فواجب العالم، في ضوء الاعتراضات الكبيرة على مرشع الإدارة الأميركية الحالي، فهذا لا يعني أن ترشيح خليل لحايك ينطوي على أي قدر من الجدية.

ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها جعجع إلى سياسة المهادنة مع حزب الله. حادثة مجلس النواب بعد كلام النائب نواف الموسوي، ودخول الثانية ستريدا جعجع على الخط، هو جزء من «منظومة السقوف المنخفضة» التي يمارسها جعجع، قبل ذلك بكثير، ومع حكومة الرئيس تمام سلام، وبعدها وصولاً إلى حكومة الرئيس سعد الحريري الأولى في عهد عون. ناد جعجع في لقاءات صحافية على الإشادة بحزب الله، وخاصة لجهة مناهضته للفساد ودوره

في الحكومة. في كل أحاديثه يسعى جعجع إلى استبعاد اللهجة الاستفزازية في الكلام عن الحزب، حتى لو اقتضى الأمر تغليف الكلام عن سوريا وسلاح الحزب، بأطر إقليمية بحث. ولا يطلق النار على خصومه، بل على حلفائه السابقين الموارنة، تحديداً المعارضين لحزب الله. لكن المهادنة لا تقتصر على حزب الله، وإن كانت الأبرز. فجعجع يوالي العهد بالطلق، ويغلب الحوار مع الرئيس نبيه بري، ساعياً باستمرار إلى تقليص الاحتكاكات مع الرئيس سعد الحريري أو التيار الوطني الحر. حتى لو كانت الأسباب موجبة ومحقة، وصولاً إلى ترجمة التهذنة مع فرنجية إلى مصالحة علنية وزيارات متبادلة. حتى الخلاف مع سوريا وزيارات وزراء إليها، لم يعد موضوعاً يمكن تحويله تفخيخاً للحكومة أو للعلاقة مع القوى السياسية الأخرى.

يسلك فرنجية طريق الرئاسيات، من موقع الصامت الأكبر. الوزير والنائب السابق، يتعد عن خوض أي مواجهة مع أي طرف. يصفر المشاكل، ولا يفعل خلافاً أو يدخل في سجل سياسي حول أي مشكلة سياسية بارزة. يعتمد سياسة الصمت المطلق. هو ممنّ بملكون قناعة بأن انتخابات رئاسة الجمهورية تجري وفق الظروف المناسبة، وأن أي حراك يميناً وشمالاً لا يقدم ولا يؤخر، لذا لا ضرورة لكل هذه الحركة الاستباقية. لعل تجربته كمرشع رئاسي بعد تسمية الرئيس سعد الحريري له، عززت أيضاً هذه القناعة. ورغم أن مصالحته مع القوات فتحت باب التكهنات حول تعييده الطريق مسيحياً، بإيحاء من حليفه حزب الله، إلا أن أداهه الحقيقي وابتعاده عن سياسة الاستقطاب أو المعارضة، يبقيان أكثر تعبيراً، فيبتعد عن السجلات وعن القيام بأي عراضه داخلية أو أي استنزافات سياسية.

بخلاف المرشحين الآخرين، يقود باسيل مواجهة المفروض ومكشوفة، ليس مع المرشحين المقترضين، بل مع الجميع، ويتحرك 360 درجة في كل الاتجاهات وفي كل المواضيع. لم يعلن بخلاف جعجع وفرنجية ترشيحه علناً ولا مرة، لأن عون هو من رشحه بنفسه، ويمارس في الوقت نفسه كل ما يمكن أن يؤهله لأن يكون مرشحاً رئاسياً وحيداً من دون منافس.

يتحرك على جميع الجبهات، في وزارة الخارجية، لكونها المعبر الأساسي للقناة دولية وإقليمية تضعه باستمرار على خريطة اللقاءات والمؤتمرات الفاعلة، وفي كل الوزارات الأساسية التي يتحكم بها من حصته وحصّة رئيس الجمهورية. في الداخل حركة لا تهدأ، وحضور دائم في لقاءات شبابية وحزبية من الشمال إلى الجنوب، يمسك بالتيار ويقواعده على كافة المستويات. كما يمسك بكل التبعينات المسيحية الإدارية والوظيفية والأمنية والقضائية وكل مفتاح السلطة التي تجعله متحكماً باللبة الداخلية، وصل رئيساً أو لم يصل، بعدما تعلم لعبة القوى السياسية الأخرى، كلما زاد عدد الموالين له في الإدارات، تحكّم بالإدارة أكثر، وصار من الصعب تغيرهم، ووزارة

الطاقة واحد من الأمثلة. يعمل باسيل على قاعدة أنه المرشح الوريث الفعلي، لكنه أيضاً يقود هجوماً بصفته رئيس حزب مسيحي، لاعباً على وتر استقطاب العصب المسيحي، مقدماً نفسه بصورة غير المهادن حتى لأقرب حلفاءه. ويتصرف في الوقت نفسه في الوضع الإقليمي على قاعدة توزيع المواقف: وزير من حصته يدافع عن سوريا، فيما يترثه هو في القيام بخطة من النوع الذي يستجلب ضده رذ فعل أميركي وعربي يُسمهم في التخفيف من حظوظه.